INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

# اليوم العالمي لحقوق الإنسان

10 ديسمبر ... يوم حقوق الإنسان، يرمز هذا اليوم إلى التاريخ الذي اعتمدت فيه لجمعية العامة في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الوثيقة التي تمنح القوة للجميع لما تحمله موادها من قدسية للإنسان وحقوقه وتعزيز الصلة بين جميع البشر.

فأصبحت حقوق الإنسان الثلاثين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءاً من القوانين الدولية والإقليمية. وقد ألهمت هذه الحقوق أيضا ظهور وثائق أكثر تفصيلا لحقوق الإنسان، والمعاهدات القابلة للتنفيذ، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وإلغاء الممارسات الضارة، وحملات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

تقع مسؤولية حماية حقوق الإنسان على كل فرد من افراد المجتمع دون استثناء، وهو واجب أخلاقي وإنساني في الحفاظ على مبادئ وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أي انتهاك.

يُحتفل في هذا اليوم للتأكيد على أن الإنسانية هي قدسية الحياة لذلك من المفترض مواصلة السعي والدفاع عن حقوق الإنسان لينال الجميع حقوقه دون استثناء في كل لحظة ومكان لضمان العيش بكرامة وسلام.

ومع ذلك تظل تحديات حقوق الإنسان مستمرة، وخاصة حرية التعبير، هائلة في الشرق الأوسط. يتعرض المعارضون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان لقمع شديد. على الرغم من الجهود التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي إلا أن المعركة من أجل حقوق الإنسان ليست قريبة من النصر ولم تستطع شعوب تلك البلدان من الاحتفال بها حتى الآن.

في البحرين، تستمر السلطات بارتكاب انتهاكات يومية وصارخة لحقوق الشعب البحريني، انتهاكات تصدر طرحها في المحافل الدولية لشدة استبدادها. وانعدمت حرية الرأي والتعبير بعد أن باتت ممارستها أخطر من

جرائم القتل وأشد عقوبة حتى بات الإعدام الحكم الأكثر استخداما بحق سجناء الرأي. وخاصة بعد ان تسيس القضاء لخدمة السلطات الحاكمة. وعدت البحرين مرارا وتكرارا بالالتزام بكافة مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت عليه مملكة البحرين، لكن حتى اليوم لم نشهد سوى مزيدا من تدهور لحقوق الإنسان.

عجزت دولة الكويت عن وضع حلول جذرية لقضية البدون واستمرت في التعامل معها بشكل سلبي وعنصري حتى أصبح الانتحار وسيلة للتخلص من الظلم، كون الحق في الجنسية أصبح الحلم المستحيل ل 120 ألف نسمة ولدوا وترعرعوا وخدموا ودافعوا عن أرض الكويت.

كما أن تزايد أعداد سجناء الرأي في السجون الكويتية وعشرات المهجرين وطالبي اللجوء السياسي هو دليل آخر على تراجع حقوق الإنسان في الكويت مع ارتفاع لوتيرة الفساد والنهب المنظم لثروات الأمة وتراجع هامش الحريات والديمقراطية بشكل مخيف ينذر بمستقبل مظلم للإنسان الكويتي.

يمكن لأوضاع حقوق الإنسان في السعودية أن تظهر مدى المآسي الإنسانية للشعب السعودي إذا علمنا فقط أن ولي العهد لتلك البلد محمد بن سلمان هو أحد المتهمين في قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في جريمة صنفت من أبشع جرائم القتل والتصفية. إضافة إلى ما يرتكبه من جرائم حرب في اليمن من قتل المدنيين وتجويع الشعب وهدم البنى التحتية، فهو أيضاً المسؤول الأول عن إبادة اليمن وشعبه.

لم يسلم الشعب السعودي من انتهاكات لحقوقه المشروعة فحالات الإعدام والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي للناشطين والامراء والشيوخ وأيضاً اغتصاب النساء في السجون وحرمانهم من حقوقهم وغيرها الكثير من الممارسات البشعة تؤكد على معاناة الشعب للوصول إلى العيش بحياة حرة وكريمة.

الإمارات العربية المتحدة والتي تبدو للوهلة الأولى بأنها بلد يعيش سكانه في أمن وسلام وتلتزم حكومته بكافة المعايير والمواثيق الدولية إلا ان التعمق في وضعها الحقوقي يكشف عن ممارسات وانتهاكات صارخة للإنسانية وحقوق الإنسان فهي الشريك الأكبر في جرائم إبادة الشعب اليمني وسرقة ثرواته. أما فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، من الجدير ذكره ان الناشط الحقوقي أحمد منصور لازال يدفع الثمن في السجون بسبب التعليقات التي قام بنشرها على شبكة التواصل الاجتماعي.

خارج نطاق دول الخليج، لابد من الإشارة إلى الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الاحتلال الإسرائيلي على في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري من قتل وتشريد ونهب ونسف لكل محاولات الأمم المتحدة في عملية السلام. فهناك شعب عجز العالم عن مساندته لكمية الانتهاكات والاجرام بحقه في دعم مباشر من الولايات

المتحدة الامريكية للمزيد من الانتهاكات وغير مباشر من بعض الدول التي سارعت إلى التطبيع مع إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

مع تصـــاعد الأزمات والحروب وتقلص الديمقراطية وتفاقم العنف تبرز بإلحاح أهمية التذكير بهذا اليوم وكل يوم بضـــرورة دعم واحترام حقوق الإنســـان، للوقوف في وجه الظلم أينما كان، وحتى لا تصـــبح أصـــوات الكراهية والعنصرية والتمييز أكثر جرأة وانتشاراً وتأثيراً.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدد قلقه إزاء التدهور المستمر لحقوق الإنسان والوضع الإنســـاني في دول الخليج. ومن الضـــروري إدراك أن الظروف التي تواجهها الشـــعوب الآن بعيدة كل البعد عن المثالية التي تصورتها الأمم المتحدة وأعضاء المعاهدة الذين استثمروا جهوداً ملحوظة في إنشاء آلية حماية حقوق الإنسان. لقد حان الوقت أكثر من أي وقت مضى لإعادة تأكيد إنسانيتنا المشتركة والتعهد بإحداث تغيير حقيقي في هذا الصدد.

ويؤكد المجلس الدولي على إدانته لكافة انتهاكات حقوق الإنســـان المنصـــوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان ويطالب الهيئات المختصـــة في الأمم المتحدة بمضـــاعفة جهودها في حماية الإنســـان من كل صـــور الانتهاكات والجرائم في العالم والسعي لوضع حد لمأساة الشعوب في ظل استمرار تدهور الوضع الحقوقي. ومعاقبة كل من قام بانتهاك لمبادئ حقوق الإنســـان وارتكابه لجرائم ضـــد الإنســـانية وجرائم حرب ووضـــع حد للإفلات من العقاب للتأكيد على أن حقوق الشعوب أهم وأكثر قدسية من المصالح السياسية للحكام والرؤساء.

ويدعو المجلس حكومات الدول الخليجية إلى التقييد بالمواثيق الدولية والعهود الموقعة باحترام حقوق شعبها وعدم التضـــييق عليهم وحرمانهم من ممارســـتهم لحقوقهم المشـــروعة، والعمل على ‘إلغاء كافة القوانين والتشـــريعات المخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وينوه المجلس الدولي في هذا اليوم إلى أهمية إعلان جنيف من أجل التحول الديمقراطي وحقوق الإنســـان في الخليج والهدف منه تحول دول الخليج إلى ملكيات دستورية. بعد ان تفشى الفساد ونهب الثروات وتدهور حقوق الإنسان.

ختاماً، يتمنى المجلس الدولي بمناســـبة اليوم العالمي لحقوق الإنســـان أن يعم الامن والســـلم الدوليين العالم أجمع ليتمتع الإنسان بالمزيد من الرفاهية وبجو من الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام.

جنيف 2019/12/10